

مذكرة سياسات رقم 23

## تطور البنى التحتية في سورية وآفاقها المستقبلية

فراس ياسين

المركز الوطني للسياسات الزراعية

شباط 2007

Project GCP/SYR/006/ITA





## المقدمة

انطلاقاً من الاهتمام المتزايد الذي تبديه الحكومة بمواضيع التنمية الاقتصادية والبشرية ومن خلال التركيز على مواضيع التنمية المستدامة كسبيل من سبل تخفيف الفقر على المستوى الوطني، تبرز أهمية تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل متوازن في محاولة للنهوض الاقتصادي المتكامل. وفي هذا السياق فقد تم اعتبار البنى التحتية العامل الأساسي والمحدد في كثير من الحالات للتنمية الاقتصادية الأمر الذي يتطابق مع تحقيق الأهداف التنموية للألفية (MDGs)<sup>1</sup>، والتي تقر بمساهمة البنى التحتية مباشرة في تأمين ودعم إيصال الخدمات الأساسية، مثل خدمات تأمين مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والمدارس والمراكز الصحية والتي تنعكس بدورها إيجاباً على التنمية البشرية من تعليم وصحة. ومن جانب آخر تعتبر البنية التحتية الأساسية (الكهرباء والاتصالات والطرق)، جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الداعمة، عنصر أساسي من عناصر خلق المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي المتكامل بما فيه جوانب التنمية الريفية.

وتعمل خدمات البنى التحتية على تحسين النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل مباشر حيث تساهم في تحسين حالة الأسر المعيشية من خلال تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة مما ينعكس إيجاباً على إنتاجية الفرد من جهة كما تساهم من جهة أخرى في خفض تكاليف الإنتاج وزيادته وتسهيل عملية التسويق عبر الاستفادة من خدمات الاتصالات والنقل الأمر الذي يحسن ظروف المنافسة وبالتالي يحفز النمو الاقتصادي والبشري على المستوى الوطني.

## تطور قطاعات البنى التحتية في سوريا

تعتبر قطاعات النقل والطاقة والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحي من أهم قطاعات البنى التحتية في سوريا حيث يعول على تحسينها الكثير في عمليات التنمية الاقتصادية الشاملة، وفي هذا السياق ولدى النظر لكل من هذه القطاعات بشكل منفصل نلاحظ التطور الإيجابي والملاموس الذي حققته في العقود الأخيرة على المستوى الوطني، كما نلاحظ بروز قطاع إنشاء وتطوير المدن الصناعية كخطوة جبارة على صعيد التنمية الاقتصادية من حيث جذب الاستثمارات وتأمين المزيد من فرص العمل.

فيما يخص قطاع النقل فقد شهدت شبكة الطرق توسعاً ملحوظاً محققة معدل نمو سنوي قدره 4% خلال الفترة الماضية حيث نمت من 19,819 كم في عام 1980 إلى 49,977 كم في عام 2005، وقد استمر نمو شبكة الطرق بشكل سريع سواءً الطرق العامة أو الطرق الزراعية، كما يلاحظ الاهتمام بتنمية شبكة الطرق المحلية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تنمية المناطق الريفية والنائية.

أما فيما يخص قطاع الطاقة فقد ازداد إنتاج سوريا من الطاقة الكهربائية من 3,837 مليون (ك. و. س) عام 1980 إلى 36,048 مليون (ك. و. س) في العام 2005 محققاً خلال هذه الفترة (25 عاماً) معدل نمو سنوي قدره 9.8%. ولكن

<sup>1</sup> الأهداف التنموية للألفية هي أهداف مستدامة تم المصادقة عليها من قبل 189 دولة في شهر أيلول لعام 2000 في المؤتمر العام للأمم المتحدة حول الألفية في نيويورك، تنص هذه الأهداف على تقليص عدد الفقراء الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع على مستوى العالم إلى النصف في عام 2015، ورفع المستوى التعليمي، وتحسين الحالة الصحية، وحماية البيئة والحفاظ عليها.

بنفس الوقت فان نمو الطلب السنوي على الكهرباء يبلغ 8-10 %، وبناءً على توقعات وزارة الكهرباء فإن الرقم سيصل إلى 49 مليار (ك. و. س) في العام 2010 وإلى 94 مليار (ك. و. س) في عام 2020. لذلك تقوم وزارة الكهرباء بزيادة الاستثمارات بهدف رفع الطاقة الإنتاجية من أجل تلبية هذا الطلب المتزايد من خلال إنشاء محطات الطاقة الجديدة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

وبالنظر لقطاع الاتصالات نلاحظ توفر شبكة هواتف ثابتة جيدة مع نسبة نمو للانتشار مقبولة في عام 2005، حيث بلغ عدد الخطوط الهاتفية قيد الاستخدام 2.91 مليون خط كما بلغ عدد المشتركين بخدمة الفاكس 27,245 مشترك، وبلغ عدد مستخدمي الهواتف النقالة 2.77 مليون، أما عدد المشتركين بخدمة الانترنت والإيميل فقد بلغ 216,000 مشترك، وبلغ عدد المشتركين بالشبكة الرقمية المتكاملة 6,961 مشترك (المكتب المركزي للإحصاء، 2006).

ولا بد من الإشارة إلى استراتيجية قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في سورية، فتجاوباً مع تعهد الحكومة بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه التقنيات في تحقيق أهداف الاقتصاد الاجتماعي تم وضع استراتيجية تتضمن تحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2013 وهي: 30 خط هاتف ثابت ونقال لكل 100 شخص، و20 مشترك بخدمة الانترنت لكل 100 شخص، و30 جهاز كمبيوتر لكل 100 شخص.

وفيما يخص قطاع مياه الشرب، فقد حقق إنتاج مياه نمواً سنوياً قدره 6.3% وفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، فقد ازداد معدل إنتاج مياه الشرب من 301.4 مليون متر مكعب عام 1980 إلى 1,297.8 مليون متر مكعب في العام 2005، كما ازداد عدد المشتركين من 469,818 عام 1980 إلى 280,851,5 في العام 2005 محققاً معدل زيادة سنوية بلغت 7.7% خلال هذه الفترة، الأمر الذي يعكس معدل نمو وانتشار هذه الخدمة على مستوى القطر.

أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي، فإن حوالي 71.6% من السكان يستخدمون دورات مياه متصلة بشبكة عامة للصرف الصحي، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 96.2% في الحضر بينما تنخفض في الريف إلى 43.9% (طبقاً لنتائج المسح متعدد المؤشرات حول الجوانب الصحية والاجتماعية والتربوية للطفل في الجمهورية العربية السورية لعام 2000). وتولي الحكومة اهتماماً كبيراً في هذا المجال حيث ازدادت الاستثمارات الحكومية في قطاع الصرف الصحي 600% في الخطة الخمسية لأعوام 2006-2010 حيث تم تخصيص ميزانية بقيمة 37 مليار ليرة سورية لتطوير مشاريع الصرف الصحي في القطر.

وفي جديد تنمية البنى التحتية على المستوى الوطني، يعتبر تطوير المدن الصناعية من أهم أولويات الحكومة بهدف جذب الاستثمارات وتخفيف الضغط عن المدن الكبيرة مثل دمشق وحلب وحمص، حيث يتم إحداث ثلاث مدن صناعية في كلٍ من دمشق (مدينة عدرا الصناعية) وحلب (مدينة الشيخ نجار الصناعية) وحمص (مدينة حسيا الصناعية). وتعلق الحكومة السورية آمالاً كبيرة على تطوير هذه المدن، حيث أن سورية تمتلك مكاناً منافساً لجذب الاستثمارات بسبب انخفاض أجور العمالة نسبياً وانخفاض تكاليف الطاقة بالإضافة لموقعها الجغرافي الاستراتيجي ويتم التفكير حالياً بإقامة مدينة صناعية في محافظة دير الزور.

## التوصيات

انطلاقاً من العرض الموجز حول أهمية البنى التحتية بشكل عام، و من الحالة الراهنة لهذه البنى في سوريا التي حققت نمواً ملحوظاً في الاتجاه الصحيح خلال العقدين الأخيرين، لا بد من الإشارة إلى الحاجة الماسة لتسريع عمليات النمو بما يتناسب مع النمو السكاني المتسارع وخاصة في مناطق محددة كمدينة دمشق وريفها من جهة والى إحداث قفزات نوعية في بعض القطاعات كالنقل والطاقة بما يتوافق مع مستلزمات التنمية الاقتصادية السائدة عالمياً من جهة أخرى.

### قطاع النقل

- تشجيع القطاع الخاص كي يلعب دوراً أكبر في تحسين خدماته،
- تطوير وسائل النقل طبقاً للمواصفات العالمية،
- الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي (إدخال وسائل نقل تستخدم مصادر طاقة غير ملوثة للبيئة كالكهرباء وغيرها).

### قطاع الطاقة

- تحسين نوعية الشبكات المستخدمة حالياً،
- ترشيد استهلاك الطاقة المتاحة،
- وفسح المجال للقطاع الخاص للعمل في مجال إنتاج وتوزيع الطاقة، خاصة في المناطق الريفية من أجل تخفيف الأعباء المكلفة عن كاهل الحكومة،
- توفير مصادر بديلة رخيصة وأمنة للطاقة (استخدام طاقة المياه، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية للأغراض السلمية).

### قطاع الاتصالات

- العمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للاتصالات في الوصول إلى معدلات الانتشار المذكورة أعلاه،
- تخفيض تكاليف الاستخدام وتعديلها وفقاً لمتوسط دخل الفرد للمساعدة على الوصول إلى مجتمع المعلوماتية.

### قطاع المياه والصرف الصحي

- ترشيد استهلاك المياه ومعالجة مياه الصرف والآبار الملوثة،
- تعزيز التشاركية بين القطاع العام والخاص والمستفيدين.

وأخيراً فلا بد من وضع الأسس العملية لدراسة كل من قطاعات البنية التحتية على حدة، أخذين بعين الاعتبار حالتها الراهنة وإمكانية تطويرها بناءً على المصادر الطبيعية والبشرية المتوفرة والأفاق المستقبلية لاستخداماتها خدمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود.